

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل منطق الانساق نظم المعلومات ليس لطريقا للتفصيل المجليات
والصلوة على رسول محمد المبعوث بالحق والبيانات وعلى البواصم ما بعد الملك
ومنع المروءات ما بعد قلنا كان المختصر الموسوم بآيسا غري الشيخ الامام افضل
المتأخرين ثانيا لا بهرسي طيب الله ثراه جعل الجنة مشوة جامعا للعلوم الميزان
وذكر فوائدها علم البرهان وهمم الطلبة متمدة الاعناق الى فتنا ذكارة في كل زمان
وحالهم انطق بطلب كشف سر اثاره بكل لسان كتمت بعون الله تعالى الحاشي لغيره
المواضع المشككة شبههم ونظمت فوائدها لتكون فائدة على اعناقهم علم اعلام
معاليه مشرق على الانعكاس واثارها مبين صورة بالافان اصلها كمال اريته وولته
ايات غصته بصفحة وان لا يتم الى وجه القضاة اصل وانما من كالتفتت باقم للاعقل اول
وقسست بدلى خضرة من شرف الله تعالى باجلاء عالم الفضائل المداينة ونقصت به
الى سدة من رتبة الله تعالى باعلاء من اسم الغواض الطامسة وهو المختتم لا عظم ولا ياد
والنعم والفرقة الطاهر واشرف الباهر الا انهم من رتبة الغر الوهم السعادة الزليخة الفاسخ
من طيبره والهم الدلالة لا بد من شرف الى ان يتطرق عن سما جلاله الخاتبة ساطع البرهان غيب
الاسلام وغيب المسلمين الاميرين كالميرين اميرين وخيرة زارايات العباد ايام ولته
عالية وقيمة من اثار رتبة عالية اللهم خصصه بالكمالات العلمية والعلوية والدينية
الدينية والدينية لان محققه كاسرنا البصيرة الذي همس القلوب حية نتائجه لا كماله الاضافة

هذا هو الكتاب الذي ذكره في المتن...

هذا هو الكتاب الذي ذكره في المتن...

هذا هو الكتاب الذي ذكره في المتن...

الى طبعه فنادى ميتة ودايت في هذا الكتاب وها هو رسال من الله تعالى ان
 يرفع بلطف ذلك النعم ويحسب نعم الوكيل قال محمد الله على توفيقه الحق اقول
 الحيد مضاه على ما في حساب المحققين هو التناء والتناء على الجبل من نعمه وغيرها وانما
 ضم التناء ليشير بان بواسطه التناء او قوله من نعمته وغيرها الامتداد لعموم المتعلق
 بل قد علم تعريفه من كتابه لا يريد على جهة التعظيم استرازا عن كونه شريكه لا ليس
 ثناء حقيقة لان التناء انما هو تقييد المعنى لا مجرد التلقظ ولا حاجة الى تقييد الجبل
 بالاختيار اذ ارضى المدمر لا ليس شرط في الجبل ان يكون له كماله كما عسى ان يشغل ذلك
 مقامه محمدا وبقا كدش لما ثور وابعد مقامه محمدا من الذي وعدته الحمل على الوصفه
 الجبار وصفه بوصف صاحب كتاب الكوثر والامثال الحكيم من عن اظهاره ان
 من يقول يكون الجبل الاختيار كما اخذ في الجبل انما يقول يكون ما اخذ فيه بحسب
 ولا فارق بين الجبل والمدح كما صرح به صاحب الكتاب حيث قال وكل ذي لب اذا
 رجع الى بصيرته لا يخفى عليه ان الانسان لا يمدح بغير فعله وقد نفي الله على الذين انزل
 فيهم ويجعلون ان يحسن واسيلا لم يفعلوا الا انه ثم سأل كيف ذلك وان العرب يمدح
 بالكمال وحسن الوجه فاجاب عن من الذي يسوغ ذلك ان حسن المنظر يشعرون
 من خبرهم في اخلاق محموده ثم نقل من علماء البيان تخطئة المدح على غير الاختيار
 وجعله غلطا ومخالفا لما في قول المحقق وقصص المدح على الجبل الاختيار وهذا
 صريح في ان اخذ الاختيار في الجبل انما هو بحسب الفضل ولا فارق بين المدح والشكر
 فعل يثنى عن تعظيم المنعم بسبب الانعام فيكون متعلقا خاصا ومورده عام او العكس
 فيجوز ان عند جوده الخاصتين معا وتقر كل واحد منهما من الآخر عند وجود
 خاصة فقط فيكون بينهما عموم وخصوص من وجوه اعتقاد الجمل القطعية ولم يغفل
 الحمد لله جرياء الى اصل وقصص الى اظهار الفخر عن الحمد على الثبات والادلم والتوفيق
 جعل فعل الجبل مواظبا له في حقها كذا في قوله الموصلة الى
 البقية والوصول مقدر في فهمه ما يدل ان الفضالة تقع في مقابلتها

انما هو تقييد المعنى لا مجرد التلقظ ولا حاجة الى تقييد الجبل بالاختيار اذ ارضى المدمر لا ليس شرط في الجبل ان يكون له كماله كما عسى ان يشغل ذلك مقامه محمدا وبقا كدش لما ثور وابعد مقامه محمدا من الذي وعدته الحمل على الوصفه الجبار وصفه بوصف صاحب كتاب الكوثر والامثال الحكيم من عن اظهاره ان من يقول يكون الجبل الاختيار كما اخذ في الجبل انما يقول يكون ما اخذ فيه بحسب ولا فارق بين الجبل والمدح كما صرح به صاحب الكتاب حيث قال وكل ذي لب اذا رجع الى بصيرته لا يخفى عليه ان الانسان لا يمدح بغير فعله وقد نفي الله على الذين انزل فيهم ويجعلون ان يحسن واسيلا لم يفعلوا الا انه ثم سأل كيف ذلك وان العرب يمدح بالكمال وحسن الوجه فاجاب عن من الذي يسوغ ذلك ان حسن المنظر يشعرون من خبرهم في اخلاق محموده ثم نقل من علماء البيان تخطئة المدح على غير الاختيار وجعله غلطا ومخالفا لما في قول المحقق وقصص المدح على الجبل الاختيار وهذا صريح في ان اخذ الاختيار في الجبل انما هو بحسب الفضل ولا فارق بين المدح والشكر فعل يثنى عن تعظيم المنعم بسبب الانعام فيكون متعلقا خاصا ومورده عام او العكس فيجوز ان عند جوده الخاصتين معا وتقر كل واحد منهما من الآخر عند وجود خاصة فقط فيكون بينهما عموم وخصوص من وجوه اعتقاد الجمل القطعية ولم يغفل الحمد لله جرياء الى اصل وقصص الى اظهار الفخر عن الحمد على الثبات والادلم والتوفيق جعل فعل الجبل مواظبا له في حقها كذا في قوله الموصلة الى البقية والوصول مقدر في فهمه ما يدل ان الفضالة تقع في مقابلتها

انما هو تقييد المعنى لا مجرد التلقظ ولا حاجة الى تقييد الجبل بالاختيار اذ ارضى المدمر لا ليس شرط في الجبل ان يكون له كماله كما عسى ان يشغل ذلك مقامه محمدا وبقا كدش لما ثور وابعد مقامه محمدا من الذي وعدته الحمل على الوصفه الجبار وصفه بوصف صاحب كتاب الكوثر والامثال الحكيم من عن اظهاره ان من يقول يكون الجبل الاختيار كما اخذ في الجبل انما يقول يكون ما اخذ فيه بحسب ولا فارق بين الجبل والمدح كما صرح به صاحب الكتاب حيث قال وكل ذي لب اذا رجع الى بصيرته لا يخفى عليه ان الانسان لا يمدح بغير فعله وقد نفي الله على الذين انزل فيهم ويجعلون ان يحسن واسيلا لم يفعلوا الا انه ثم سأل كيف ذلك وان العرب يمدح بالكمال وحسن الوجه فاجاب عن من الذي يسوغ ذلك ان حسن المنظر يشعرون من خبرهم في اخلاق محموده ثم نقل من علماء البيان تخطئة المدح على غير الاختيار وجعله غلطا ومخالفا لما في قول المحقق وقصص المدح على الجبل الاختيار وهذا صريح في ان اخذ الاختيار في الجبل انما هو بحسب الفضل ولا فارق بين المدح والشكر فعل يثنى عن تعظيم المنعم بسبب الانعام فيكون متعلقا خاصا ومورده عام او العكس فيجوز ان عند جوده الخاصتين معا وتقر كل واحد منهما من الآخر عند وجود خاصة فقط فيكون بينهما عموم وخصوص من وجوه اعتقاد الجمل القطعية ولم يغفل الحمد لله جرياء الى اصل وقصص الى اظهار الفخر عن الحمد على الثبات والادلم والتوفيق جعل فعل الجبل مواظبا له في حقها كذا في قوله الموصلة الى البقية والوصول مقدر في فهمه ما يدل ان الفضالة تقع في مقابلتها

[illegible]

۴
 استیضاح الامام الحسن
 الاضاح بن الحسن
 فی هذه الامام الحسن
 لما نقلت كتاب الامام
 الاضاح بن الحسن
 حيث انه عالم بالحديث
 ما لا يشك عليه
 حيث انه خاص في هذا
 من الامام الحسن

لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين
والله اعلم بالصواب

وما نفع من بيان الكليات واعلم ان الكليات والجزئية بالذات
 اما هي صفة المعنى ون للفظ لكن يتصف بها اللفظ بتعاقبها الدال باسم المدلول
 كما ان الافراد والتركيب بالذات صفتا للفاظ دون المعاني لكن يتصف بها المعاني
 بتعاقبها المدلول باسم الدال فبذلك لا اعتبار جعل اللفظ المفرد مقسما
 للكليات وتوحيدها تعريف الجزئي بما تمنع نفس تصور مفهوم عن وقوع الشراكة فيه
 والكل بما لا تمنع نفس تصور مفهوم عن وقوع الشراكة فيه ما لا يكون نفس
 تصور مفهوم والنظر الى نفسه ما تمنع وقوع الشراكة فيه ولا يمنع
 فيه اصلا من الشراكة كالانسان وما فيه من كمال بالنظر الى نفسه كالكليات
 المفترضة مثل الاشياء واللا وجود والملا امكان فانها بمنزلة مشترك ما بين كثيرين
 ولا يصدق على شيء اصلا فضلا عن الاشتراك لكن في ذلك لا لنفس تصور
 مفهوم بل لشمول نقائصها بجميع الاشياء فلما حصل الكلام ما حصل العقل فهو
 مجرد حصوله في العقل ان متشعب فرض صدق على كثيرين فهو جزئي وان لم يتشعب
 فهو الكلي لا يقال ان كان مجرد الفرض كافيافرض الجزئي ايضا مشترك ما بين كثيرين
 كما يفرض الاشياء لا نقول لك فرض مشترك وهذا فرض مشترك والفرق بين
 قيل التصور حصول صورة الشيء في العقل فيكون معنى قوله تصور فهو حصول صورة
 مفهوم وفيلزم ان يكون المفهوم معنى متولدا حصول صورة الشيء في العقل على نوعين
 نوع يكون حصوله بطريق الصالة وهو ان يكون حصوله بحصول نفسه كالحلم
 والجهل وسائر الكيفيات النفسانية وعلامته ترتب اثره ونوع يكون حصوله بطريق
 التبعيته وهو ان يكون حصوله بحصول صورته كبحصول نفسه وعلامته عدم
 ترتب اثره واحدهما لا يستلزم الاخر فانا اذا تصورنا الماء يحصل العقل حصولا
 لا نفسه وطرقه لا تنتزعا اثرها ويحصل العلم بنفسه لا صورته ولهذا يرتب اثره نعم
 قل يستلزم حصول صورة الشيء في العقل حصول نفسه كذا تصورنا العلم فان تصور
 صورته يستلزم حصول نفسه والتصور اضعاف الى الجاه والمفهوم ما يكون من

لا يقال ان الكليات والجزئية بالذات
 كما ان الافراد والتركيب بالذات
 بتعاقبها المدلول باسم الدال
 فبذلك لا اعتبار جعل اللفظ
 المفرد مقسما للكليات
 وتوحيدها تعريف الجزئي
 بما تمنع نفس تصور مفهوم
 عن وقوع الشراكة فيه
 والكل بما لا تمنع نفس تصور
 مفهوم عن وقوع الشراكة فيه
 ما لا يكون نفس تصور مفهوم
 والنظر الى نفسه ما تمنع وقوع
 الشراكة فيه ولا يمنع فيه
 اصلا من الشراكة كالانسان
 وما فيه من كمال بالنظر الى
 نفسه كالكليات المفترضة
 مثل الاشياء واللا وجود
 والملا امكان فانها بمنزلة
 مشترك ما بين كثيرين
 ولا يصدق على شيء اصلا
 فضلا عن الاشتراك لكن في
 ذلك لا لنفس تصور مفهوم
 بل لشمول نقائصها بجميع
 الاشياء فلما حصل الكلام
 ما حصل العقل فهو مجرد
 حصوله في العقل ان متشعب
 فرض صدق على كثيرين فهو
 جزئي وان لم يتشعب فهو
 الكلي لا يقال ان كان
 مجرد الفرض كافيافرض
 الجزئي ايضا مشترك ما بين
 كثيرين كما يفرض الاشياء
 لا نقول لك فرض مشترك
 وهذا فرض مشترك والفرق
 بين قيل التصور حصول
 صورة الشيء في العقل فيكون
 معنى قوله تصور فهو
 حصول صورة مفهوم وفيلزم
 ان يكون المفهوم معنى
 متولدا حصول صورة
 الشيء في العقل على نوعين
 نوع يكون حصوله بطريق
 الصالة وهو ان يكون
 حصوله بحصول نفسه
 كالحلم والجهل وسائر
 الكيفيات النفسانية
 وعلامته ترتب اثره
 ونوع يكون حصوله
 بطريق التبعيته وهو
 ان يكون حصوله
 بحصول صورته كبحصول
 نفسه وعلامته عدم
 ترتب اثره واحدهما
 لا يستلزم الاخر

لا يقال ان الكليات والجزئية بالذات
 كما ان الافراد والتركيب بالذات
 بتعاقبها المدلول باسم الدال
 فبذلك لا اعتبار جعل اللفظ
 المفرد مقسما للكليات
 وتوحيدها تعريف الجزئي
 بما تمنع نفس تصور مفهوم
 عن وقوع الشراكة فيه
 والكل بما لا تمنع نفس تصور
 مفهوم عن وقوع الشراكة فيه
 ما لا يكون نفس تصور مفهوم
 والنظر الى نفسه ما تمنع وقوع
 الشراكة فيه ولا يمنع فيه
 اصلا من الشراكة كالانسان
 وما فيه من كمال بالنظر الى
 نفسه كالكليات المفترضة
 مثل الاشياء واللا وجود
 والملا امكان فانها بمنزلة
 مشترك ما بين كثيرين
 ولا يصدق على شيء اصلا
 فضلا عن الاشتراك لكن في
 ذلك لا لنفس تصور مفهوم
 بل لشمول نقائصها بجميع
 الاشياء فلما حصل الكلام
 ما حصل العقل فهو مجرد
 حصوله في العقل ان متشعب
 فرض صدق على كثيرين فهو
 جزئي وان لم يتشعب فهو
 الكلي لا يقال ان كان
 مجرد الفرض كافيافرض
 الجزئي ايضا مشترك ما بين
 كثيرين كما يفرض الاشياء
 لا نقول لك فرض مشترك
 وهذا فرض مشترك والفرق
 بين قيل التصور حصول
 صورة الشيء في العقل فيكون
 معنى قوله تصور فهو
 حصول صورة مفهوم وفيلزم
 ان يكون المفهوم معنى
 متولدا حصول صورة
 الشيء في العقل على نوعين
 نوع يكون حصوله بطريق
 الصالة وهو ان يكون
 حصوله بحصول نفسه
 كالحلم والجهل وسائر
 الكيفيات النفسانية
 وعلامته ترتب اثره
 ونوع يكون حصوله
 بطريق التبعيته وهو
 ان يكون حصوله
 بحصول صورته كبحصول
 نفسه وعلامته عدم
 ترتب اثره واحدهما
 لا يستلزم الاخر

Handwritten marginal notes at the top of the page, including the word "بسم الله" and various philosophical or theological discussions in Arabic script.

أي لا يكون متفوقا في جوابها ما هو بحسب الخصية صلا من الجنس كما يجوز بالنسبة إلى
الأنثى والفرس فانه اذا شل عنها بما اقبله الحيوان في الجواب ولما اذا شل عن الأنثى
وحدها وعن الفرس وحده فلا يقع الحيوان في الجواب وإنما الجواب الحيوان لما هو الحيوان
الصاهل وذلك لا نذا شل بما هو عن الشيء الواحد يكون السؤال يطلب تمام الماهية
المختصة به واذا شل عن الشئيين واكثر يكون الطلب تمام الماهية المشتركة به
فما وقع جوابا للاداء والجواب ان يكون تمام الماهية المختصة به وما وقع جوابا للثاني فيجب
ان يكون تمام الماهية المشتركة كما يجوز ان فانه تمام الماهية المشتركة بينه وبين الأنثى والفرس
فيقع في جواب السؤال عنها بما هو وليس تمام الماهية المختصة بل هو فلا يقع في جواب
السؤال عن هذا ما يترسم الجنس بأنه كل من يقول على كثرين مختلفين بالحقائق في
جواب ما هو ولفظا لكي يستدل به لان المقول على كثرين بمعنى عنده وقوله يقول
جنس مشترك للمجزيات والكلية وقوله على كثرين يخرج الجزئية قول مختلفين بالحقائق
يخرج النوع والفصل لانهما لا يقالان على كثرين متفقين بالحققيقة وقوله
في جواب ما هو يخرج الخاص من الغرض العام لانها لا يقالان في جنس ما هو شيئا
بحسب بجهن اكلان الكل عبارة عما يصح لان يقال على كثرين وقوله
على كثرين بما يدل عليه بالانتماء لان معناه مقول بالفاعل والكلية الفعل لا
بالانتماء وذلك لان التزم محجة في التمرين الثاني ان الجزئي الحقيقي مثل
وعمر وبكر لا يكون مقولا ومحولا على الشيء أصلا والمحمول على الشيء إنما هو في الكلية
بحسب الجواب عن الاكلان لان المقول على كثرين في تعريف الكلية ليس الصلة
لان يقال على كثرين كما يلزم خرج كثرين المفهومة الكلية عن التعريف وبالجملة
لا يفي الكلام عند ذكر الكلي مع المقول على كثرين لا يستدل به في الثاني ان كلامي
كما قلت بحسب الحقيقة بناء على ان الجزئي الحقيقي فانه هو لا شيئا خارجا عنه كما
في العقل ليس الا المفهومة الكلية على ما تقرر في الحكمة لكن معناه على ما ذهب اليه
المتأخرون من ان العقل مدرك للكلية بلا واسطة والجزئية بالادلة وان المعنى

Extensive handwritten marginal notes on the right side of the page, continuing the philosophical or theological discourse in Arabic script.

Handwritten marginal notes at the bottom of the page, including the word "بسم الله" and various philosophical or theological discussions in Arabic script.

الحاصل من هذا القول ينقسم الى اثنى عشر فرعاً في كل فرع من هذه الفروع ما هو
على شيء لا سيما على ما ذهب اليه الجمهور من ذلك لفظاً للمفسر فمقتضى القول في كل فرع
قال لما تقول في جواب ما هو؟ اقول ان كان مقولاً في جواب ما هو
بسبب الشبهة والمخصوصية فمقتضى القول في كل فرع من هذه الفروع ما هو
وغيرها من الجوانب فان اذا اسئل عنها بما هو؟ كان الجواب لا انسان لانها ليست
اشئ تركة وكذا اذا اسئل عن حرها البعينة لانها تمام ماهية المختص به ويسمى النوع
بانه كل مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة جواب ما هو؟ وقوله
مقول جنس متناول للكل الجزئي قوله على كثيرين يخرج الجزئي وقوله
مختلفين بالعدد دون الحقيقة يخرج الجزئي وقوله في جواب ما هو؟ يخرج بانه
الكل وقوله بحث لان النوع كما انه مقول على كثيرين مختلفين بالعدد والحقيقة
في جواب ما هو؟ كذلك الجنس مثلاً الحيوان مقول على زيد وعمر وبكر وغيرهم
ونمختلفون بالعدد والحقيقة والقيدهما يخرج ما ينافي ما لا يقع على الكل
فخرج الجنس كونه خرجاً للعرض العام ايضاً فلا وجه لتخصيصه بالجنس
خرجاً بانه مقول في جواب ما هو؟ ويمكن ان يقال ان الجنس كما لا يخرج بانه
مقول على كثيرين مختلفين بالعدد والحقيقة كذلك لا يخرج بانه
جواب ما هو؟ على ما لا ينبغي وانما يخرج بانضمام قوله مقول على كثيرين مختلفين
بالعدد دون الحقيقة مع قوله في جواب ما هو؟ لان الجنس ان كان مقولاً في جواب
ما هو؟ كان لا يكون مقولاً في جواب ما هو؟ على كثيرين مختلفين بالعدد والحقيقة
مثلاً اذا اسئل عن زيد وعمر وبما هو؟ يقال فالجواب انه حيوان بل حيوان ناطق
والحيوان وان كان مذكوراً في الجواب لكن لا يقال انه مقول في جواب ما هو؟ يقال
انه واقف في طريق ما هو؟ كذا الجسم وان كان مذكوراً في الجواب ضمن الكثرة لا يقال
انه مقول في جواب ما هو؟ يقال انه داخل في طريق ما هو؟ فلما كان هذا القيد دخل
في الخرج الجنس سنداً لخرجه الجنس لغيره لاختلاف العرض العام فانه لا يدخل هذا القيد

کتابخانه
مخطوطات

۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

ما يشترك في الجنس الثاني اضيف اليه اي وانما ليس الفصل على تميز
الشيء ما يشترك في الجسم بناء على انه اختار بطلان تركب الماهية من امرين
متساويين لا يقال على هذا ينبغي ان لا يذكر الجنس ايضا لان نقل الماهية من كسر
الجنس لتوهم ان الفصل ما يميز شيئا في الجملة ولم يعلم انه اختار بطلان
تركب الماهية من امرين متساويين ويرسم الفصل بان لا يقال على الشيء
في جواب اي شيء هو في ذاته قوله كل جنس شامل للكماليات وقوله يقال على
شيء في جواب اي شيء يخرج النوع والجنس والعرض العام لان الجنس والنوع
لا يقال لان في جواب اي شيء هو في ذاته والعرض العام لا يقال في جواب اصلا و
فركب في ذاته يخرج الخاص من الخاص والكمالات عميقة لكن لا في ذاته بل في قوله
والعرضي اما ان يمنع انفكاكه اقول هذا شروع في بيان المكي الخارج عن
الماهية فهو ما ان تنبهم انفكاكه عن الماهية ولا ولا هو العرض الكمي سواء كان
الاختصاص بالنظر الى نفس الماهية كالكمالية بالقوة بالنسبة الى كذا والتكو
ن الوجود كالسود للجنس والثاني هو العرض الفارق كالكمالية بالفعل بالنسبة
الى الانسان القليل بالكمالية السود انما هو من الساحة المشهورة في عيار القم
في العلوم والا فالكلام في المكي الخارج عن ماهية كفراد ولا بد ان يكون
محمولا عليها بالمطواة لكنهم تسامحوا وذكروا لمبدأ المحو لبدل الحما على فهم
المتعلم وكل من اللازم والمفارق اما ان يختص بفراد حقيقة واحدة فقط
او لا فان اخص فهو الخاصة كالمصاحف بالقوة والفصل بالنسبة الى الانسان
ويوسم الخاصة بانها كميته يقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط كفراد ضيا
وذكر الكمية مستند كذا كما مر وقوله يقال على ما تحت حقيقة واحدة جنس
للكماليات كما عرفت ان نقول على اختلافات لا ينافي الفصل على المتفقات وقوله
يخرج الجنس والعرض العام لا طهر على ما تحت حقائق فوق لحد وقوله محو
عرضيا يخرج النوع والفصل لان قولنا على ما تحتها ذاتي لا عرضي ولم يخص

هذا الفصل على تميز
الشيء ما يشترك في الجسم
بناء على انه اختار بطلان
تركب الماهية من امرين
متساويين لا يقال على هذا
ينبغي ان لا يذكر الجنس ايضا
لان نقل الماهية من كسر
الجنس لتوهم ان الفصل ما
يميز شيئا في الجملة ولم
يعلم انه اختار بطلان
تركب الماهية من امرين
متساويين ويرسم الفصل
بان لا يقال على الشيء
في جواب اي شيء هو في
ذاته قوله كل جنس شامل
للكماليات وقوله يقال على
شيء في جواب اي شيء
يخرج النوع والجنس
والعرض العام لان
الجنس والنوع لا يقال
لان في جواب اي شيء
هو في ذاته والعرض
العام لا يقال في
جواب اصلا وفركب
في ذاته يخرج الخاص
من الخاص والكمالات
عميقة لكن لا في ذاته
بل في قوله والعرضي
اما ان يمنع انفكاكه
اقول هذا شروع في
بيان المكي الخارج
عن الماهية فهو ما
ان تنبهم انفكاكه
عن الماهية ولا ولا
هو العرض الكمي
سواء كان الاختصاص
النظر الى نفس
الماهية كالكمالية
بالقوة بالنسبة
الى كذا والتكوين
الوجود كالسود
للجنس والثاني هو
العرض الفارق
كالكمالية بالفعل
بالنسبة الى
الانسان القليل
بالكمالية السود
انما هو من
الساحة المشهورة
في عيار القم
في العلوم والا
فالكلام في
المكي الخارج
عن ماهية
كفراد ولا بد
ان يكون
محمولا عليها
بالمطواة
لكنهم تسامحوا
وذكروا لمبدأ
المحو لبدل
الحما على فهم
المتعلم وكل
من اللازم
والمفارق
اما ان يختص
بفراد حقيقة
واحدة فقط
او لا فان
اخص فهو
الخاصة
كالمصاحف
بالقوة
والفصل
بالنسبة
الى الانسان
ويوسم
الخاصة
بانها
كميته
يقال على
ما تحت
حقيقة
واحدة
فقط
كفراد
ضيا
وذكر
الكمية
مستند
كذا
كما مر
وقوله
يقال على
ما تحت
حقيقة
واحدة
جنس
للكماليات
كما عرفت
ان نقول
على
اختلافات
لا ينافي
الفصل
على
المتفقات
وقوله
يخرج
الجنس
والعرض
العام
لا طهر
على
ما تحت
حقائق
فوق
لحد
وقوله
محو
عرضيا
يخرج
النوع
والفصل
لان
قولنا
على
ما تحتها
ذاتي
لا عرضي
ولم يخص

هذا الفصل على تميز
الشيء ما يشترك في الجسم
بناء على انه اختار بطلان
تركب الماهية من امرين
متساويين لا يقال على هذا
ينبغي ان لا يذكر الجنس ايضا
لان نقل الماهية من كسر
الجنس لتوهم ان الفصل ما
يميز شيئا في الجملة ولم
يعلم انه اختار بطلان
تركب الماهية من امرين
متساويين ويرسم الفصل
بان لا يقال على الشيء
في جواب اي شيء هو في
ذاته قوله كل جنس شامل
للكماليات وقوله يقال على
شيء في جواب اي شيء
يخرج النوع والجنس
والعرض العام لان
الجنس والنوع لا يقال
لان في جواب اي شيء
هو في ذاته والعرض
العام لا يقال في
جواب اصلا وفركب
في ذاته يخرج الخاص
من الخاص والكمالات
عميقة لكن لا في ذاته
بل في قوله والعرضي
اما ان يمنع انفكاكه
اقول هذا شروع في
بيان المكي الخارج
عن الماهية فهو ما
ان تنبهم انفكاكه
عن الماهية ولا ولا
هو العرض الكمي
سواء كان الاختصاص
النظر الى نفس
الماهية كالكمالية
بالقوة بالنسبة
الى كذا والتكوين
الوجود كالسود
للجنس والثاني هو
العرض الفارق
كالكمالية بالفعل
بالنسبة الى
الانسان القليل
بالكمالية السود
انما هو من
الساحة المشهورة
في عيار القم
في العلوم والا
فالكلام في
المكي الخارج
عن ماهية
كفراد ولا بد
ان يكون
محمولا عليها
بالمطواة
لكنهم تسامحوا
وذكروا لمبدأ
المحو لبدل
الحما على فهم
المتعلم وكل
من اللازم
والمفارق
اما ان يختص
بفراد حقيقة
واحدة فقط
او لا فان
اخص فهو
الخاصة
كالمصاحف
بالقوة
والفصل
بالنسبة
الى الانسان
ويوسم
الخاصة
بانها
كميته
يقال على
ما تحت
حقيقة
واحدة
فقط
كفراد
ضيا
وذكر
الكمية
مستند
كذا
كما مر
وقوله
يقال على
ما تحت
حقيقة
واحدة
جنس
للكماليات
كما عرفت
ان نقول
على
اختلافات
لا ينافي
الفصل
على
المتفقات
وقوله
يخرج
الجنس
والعرض
العام
لا طهر
على
ما تحت
حقائق
فوق
لحد
وقوله
محو
عرضيا
يخرج
النوع
والفصل
لان
قولنا
على
ما تحتها
ذاتي
لا عرضي
ولم يخص

الحول والحد يلزم التسلسل في اعتبار الحد في الحد كاشباه حد الحد
الحول ايضا في تسلسل وهو باطل وايضا لو كان الحد حد يلزم تساويا عما
شيء بشرط بين الحد والحد فداكنة انخص ضرورة كونه حد الحد ولا انخص
لا يصرف في التعميق فضلا عن ان يكون حدا والجواب عن الاول ان في الامور
الاعتبارية وهو ليس بمستمع لانه يقطع بانقطاع الاعتبار فان العقل قد يقدر
حد الحد من حيث انه حد من غير ان ينظر الى خصوصيته كإضافة وطبعا الاعتبار ان
لا يحتاج الى الحد ويقوم مع هذا الحد فقد يقترب خصوصيته كإضافة فيتميز الى
الحول ان العقل لا يقدر الحد على هذا الوجه دائما فانه يقطع التسلسل بانقطاع
اعتبار وما ذكرنا من خروج الجواب عن الاعتراض الثاني ايضا لان حد الحد
باعتبار ذاتي غير اعتبار خصوصيته كإضافة صا والحد وباعتبار
الخصوصية انخص كونه حدا باعتبار الاول لا اعتبار الثاني فلا تنافي
قال في السؤال في يتوكل عن جنس شيء وفصله لقرينين كالحيوان
الناطق بالنسبة الى الانسان هو الحد التام والحد الناقص هو الذي يتوكل
عن جنس بعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان
اقول الحد الذي يتوكل من الجنس الفصل القريبين هو الحد التام كالحيوان
الناطق بالنسبة الى الانسان ما كونه حد فلان الحد في اللغة المنع والحد
لا يستعمل على الذاتيات ما تم عن دخول النبر وما كونه اما فلذلك جميع
الذاتيات في الذي يتوكل من الجنس البعيد والفصل القريب هو
الحد الناقص كالجسم الناطق بالنسبة اليه ما كونه حد فلان ما كونه
ناقصا فله قصدا لبعض اجزاء الحد التام وهو الجنس القريب قال
والرسم التام وهو الذي يتوكل عن الجنس القريب والخاصة كالحيوان
الناقص في تعريفه والرسم الناقص هو الذي يتوكل عن صفاتها يخص جملتها
لخصيقتة وانه كقولنا في لم يبق الانسان انما شاع على تقديره في الاطفال

بإحدى بشرية مستقيمة لقائمة صفاتك بالصنيع اقول الرسم هو القول الدال على
 اللازم المساءل الشيء مثله ان كان مركبا من الجنس القريب والخاصة اللازمة له
 فهو الرسم التام كالحيون الضاحك بالنسبة الى الانسان ما يكون رسما قدام رسم
 الدائرة والخاصة بالادام ان كان الشيء فالترتيب به يكون تعريفيا بالاشارة
 فيكون رسما وما يكون تاما فلشابهة الحد التام من حيث ان وضعه في الجنس القريب
 وقيد بالمتخصص بالشيء وان كان مركبا عن عرضية يختص بجزء بالشيء فهو الرسم
 الناقص كما لاشي على قد مية عرض لا ظفار بأحد البشر مستقيم لقائمة صفاتك بالعلم
 اما يكون رسما قدام وما يكون ناقصا فلنقصا لبعض اجزاء الرسم التام والجنس القريب
 ولم يقيد بالعرض العام مع الفصل والخاصة فلا يفيد الا تميزا ولا اطلاع على الذات
 ولكن الخاصة مع الفصل فهي لا يفيد الا اطلاع على الذاتي ولا تميزا خاصا بالفضل
 وفيه بحث لا فلا نسلم ان كل قيد يفيد الاطلاع على الذاتي ولا تميزا بل ربما يفيد
 اجتماع العوارض زيادة اتصالها بالمتخصص سواء الاطلاع على الماهية والشيء
 في الاشياء وقد يقال التعريف بالحاج غير جائز لان الحاج انما يميز به الشيء اذا
 علم اختصاصه به فاذا توقفت معرفة الشيء على تعريف الحاج اياه وتعرف الحاج
 اياه يتوقف على معرفة اختصاصه بالشيء وهي يتوقف على معرفة الشيء قبله بل ورد
 واجب بان قاعدة الحاج الادام معرفة الشيء لا نسلم ان يتوقف على العلم
 بالاختصاص فالمفيد لمعرفة الشيء هو معرفة الاصل المختص الشامل من غير اختصاص
 بالعلم بالاختصاص لجواز ان يكون بين الشيء والشيء الحاج ملازمة بينهما
 ينتقل الذهن من الاصل الخارج الى ذلك الشيء فيخرج التعريف به لتحقيق الاختصاص
 بكون لم يعلم ذلك الاختصاص به فقال لفقيته قول يصح ان يقال لقائله
 ان صادق قداما كاذبا اقول لما فرغ من القول المشار شرح في الحجة وكذا
 توقف معرفة ما على معرفة القضية وقدم ما قدم بحث القضية علمها بالقضية
 فلو يصح ان يقال لقائله ان صادق قداما كاذبا فبذلك القضية يطلق قارة على المفقطة

بإحدى بشرية مستقيمة لقائمة صفاتك بالصنيع اقول الرسم هو القول الدال على
 اللازم المساءل الشيء مثله ان كان مركبا من الجنس القريب والخاصة اللازمة له
 فهو الرسم التام كالحيون الضاحك بالنسبة الى الانسان ما يكون رسما قدام رسم
 الدائرة والخاصة بالادام ان كان الشيء فالترتيب به يكون تعريفيا بالاشارة
 فيكون رسما وما يكون تاما فلشابهة الحد التام من حيث ان وضعه في الجنس القريب
 وقيد بالمتخصص بالشيء وان كان مركبا عن عرضية يختص بجزء بالشيء فهو الرسم
 الناقص كما لاشي على قد مية عرض لا ظفار بأحد البشر مستقيم لقائمة صفاتك بالعلم
 اما يكون رسما قدام وما يكون ناقصا فلنقصا لبعض اجزاء الرسم التام والجنس القريب
 ولم يقيد بالعرض العام مع الفصل والخاصة فلا يفيد الا تميزا ولا اطلاع على الذات
 ولكن الخاصة مع الفصل فهي لا يفيد الا اطلاع على الذاتي ولا تميزا خاصا بالفضل
 وفيه بحث لا فلا نسلم ان كل قيد يفيد الاطلاع على الذاتي ولا تميزا بل ربما يفيد
 اجتماع العوارض زيادة اتصالها بالمتخصص سواء الاطلاع على الماهية والشيء
 في الاشياء وقد يقال التعريف بالحاج غير جائز لان الحاج انما يميز به الشيء اذا
 علم اختصاصه به فاذا توقفت معرفة الشيء على تعريف الحاج اياه وتعرف الحاج
 اياه يتوقف على معرفة اختصاصه بالشيء وهي يتوقف على معرفة الشيء قبله بل ورد
 واجب بان قاعدة الحاج الادام معرفة الشيء لا نسلم ان يتوقف على العلم
 بالاختصاص فالمفيد لمعرفة الشيء هو معرفة الاصل المختص الشامل من غير اختصاص
 بالعلم بالاختصاص لجواز ان يكون بين الشيء والشيء الحاج ملازمة بينهما
 ينتقل الذهن من الاصل الخارج الى ذلك الشيء فيخرج التعريف به لتحقيق الاختصاص
 بكون لم يعلم ذلك الاختصاص به فقال لفقيته قول يصح ان يقال لقائله
 ان صادق قداما كاذبا اقول لما فرغ من القول المشار شرح في الحجة وكذا
 توقف معرفة ما على معرفة القضية وقدم ما قدم بحث القضية علمها بالقضية
 فلو يصح ان يقال لقائله ان صادق قداما كاذبا فبذلك القضية يطلق قارة على المفقطة

بإحدى بشرية مستقيمة لقائمة صفاتك بالصنيع اقول الرسم هو القول الدال على
 اللازم المساءل الشيء مثله ان كان مركبا من الجنس القريب والخاصة اللازمة له
 فهو الرسم التام كالحيون الضاحك بالنسبة الى الانسان ما يكون رسما قدام رسم
 الدائرة والخاصة بالادام ان كان الشيء فالترتيب به يكون تعريفيا بالاشارة
 فيكون رسما وما يكون تاما فلشابهة الحد التام من حيث ان وضعه في الجنس القريب
 وقيد بالمتخصص بالشيء وان كان مركبا عن عرضية يختص بجزء بالشيء فهو الرسم
 الناقص كما لاشي على قد مية عرض لا ظفار بأحد البشر مستقيم لقائمة صفاتك بالعلم
 اما يكون رسما قدام وما يكون ناقصا فلنقصا لبعض اجزاء الرسم التام والجنس القريب
 ولم يقيد بالعرض العام مع الفصل والخاصة فلا يفيد الا تميزا ولا اطلاع على الذات
 ولكن الخاصة مع الفصل فهي لا يفيد الا اطلاع على الذاتي ولا تميزا خاصا بالفضل
 وفيه بحث لا فلا نسلم ان كل قيد يفيد الاطلاع على الذاتي ولا تميزا بل ربما يفيد
 اجتماع العوارض زيادة اتصالها بالمتخصص سواء الاطلاع على الماهية والشيء
 في الاشياء وقد يقال التعريف بالحاج غير جائز لان الحاج انما يميز به الشيء اذا
 علم اختصاصه به فاذا توقفت معرفة الشيء على تعريف الحاج اياه وتعرف الحاج
 اياه يتوقف على معرفة اختصاصه بالشيء وهي يتوقف على معرفة الشيء قبله بل ورد
 واجب بان قاعدة الحاج الادام معرفة الشيء لا نسلم ان يتوقف على العلم
 بالاختصاص فالمفيد لمعرفة الشيء هو معرفة الاصل المختص الشامل من غير اختصاص
 بالعلم بالاختصاص لجواز ان يكون بين الشيء والشيء الحاج ملازمة بينهما
 ينتقل الذهن من الاصل الخارج الى ذلك الشيء فيخرج التعريف به لتحقيق الاختصاص
 بكون لم يعلم ذلك الاختصاص به فقال لفقيته قول يصح ان يقال لقائله
 ان صادق قداما كاذبا اقول لما فرغ من القول المشار شرح في الحجة وكذا
 توقف معرفة ما على معرفة القضية وقدم ما قدم بحث القضية علمها بالقضية
 فلو يصح ان يقال لقائله ان صادق قداما كاذبا فبذلك القضية يطلق قارة على المفقطة

كل من كل الاخراد في السالبة الكلية لا شيء ولا واحد في الموجبة الجزئية
فقط البعض واحد في السالبة الكلية الجزئية ليس بعض بعض ليس كل دائما
الشرطية تحكم بالاقتضال ولا انفصال كما كان في وضع معين بخلافه
او حكم وزيد في هذا الان اما كانتا شيئا في خصوصية وان كان الحكم
بالانفصال ولا انفصال على جميع الاوضاع الممكنة في خصوصية نحو كما
كانت الشمس في العلة فالنار موجودة دائما اما ان يكون العلة زيدا او فردا او
ان كان الحكم بالاقتضال ولا انفصال على بعض الاوضاع الغير المعينة بخلافه
اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا فردا يكون اما ان يكون الشيء حيوانا او غير حيوان
محصورة جزئية ولا فم جملة نحو ان كانت الشمس في العلة فالنار موجودة
يكون الشمس في العلة اما ان يكون النار موجودة وسواء الموجبة الكلية في
المتصلة متى وكلها وحيثما في المتصلة لفظا دائما وسواء السالبة الكلية
فيها ليس بالمتصلة وسواء الموجبة الجزئية قد يكون وسواء السالبة الجزئية فيهما
قد لا يكون وبالحكمة الا وضاع ولا زمان ههنا بمنزلة الموضوع في الجملة قال
والمتصلة اما لزومية لم اقول لما ذكر من المباحث الشك في بين الكلية والشرطية
تشرح في المباحث المختصة بالشرطية فالشرطية كانت متصلة في اما لزومية
وانتاقية كان صدق التالي على تقدير صدق المقدم ان كان العلاقة بينهما
منفصلة في زمينة ولم اذكر بالعلاقة شيء بسبب ان صاحب المقدم التالي كالعلية
والمتصا هما العلية فكقولنا ان كانت الشمس في العلة فالنار موجودة فان طوع
الشمس علة لوجود النار ولما التقائنا فكقولنا ان كان زيدا بالعلم فعمروا بنه
وان تعقل كون زيدا بالعلم ويتوقف على تعقل كون عمروا بنه وان كان صدق التالي
على تقدير صدق المقدم العلاقة بينهما بل المحرم الا تقا في القضية منفصلة
انتاقية كقولنا ان كان الانسان فاطقا فابن انا هو فلهذا العلاقة بيننا طاقية
الا انسان فلهذا حقيقة اما ان كانت منفصلة في الحقيقة او مائة المحرم ان

في السالبة الكلية لا شيء ولا واحد في الموجبة الجزئية فقط البعض واحد في السالبة الكلية الجزئية ليس بعض بعض ليس كل دائما الشرطية تحكم بالاقتضال ولا انفصال كما كان في وضع معين بخلافه او حكم وزيد في هذا الان اما كانتا شيئا في خصوصية وان كان الحكم بالانفصال ولا انفصال على جميع الاوضاع الممكنة في خصوصية نحو كما كانت الشمس في العلة فالنار موجودة دائما اما ان يكون العلة زيدا او فردا او ان كان الحكم بالاقتضال ولا انفصال على بعض الاوضاع الغير المعينة بخلافه اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا فردا يكون اما ان يكون الشيء حيوانا او غير حيوان محصورة جزئية ولا فم جملة نحو ان كانت الشمس في العلة فالنار موجودة يكون الشمس في العلة اما ان يكون النار موجودة وسواء الموجبة الكلية في المتصلة متى وكلها وحيثما في المتصلة لفظا دائما وسواء السالبة الكلية فيهما ليس بالمتصلة وسواء الموجبة الجزئية قد يكون وسواء السالبة الجزئية فيهما قد لا يكون وبالحكمة الا وضاع ولا زمان ههنا بمنزلة الموضوع في الجملة قال والمتصلة اما لزومية لم اقول لما ذكر من المباحث الشك في بين الكلية والشرطية تشرح في المباحث المختصة بالشرطية فالشرطية كانت متصلة في اما لزومية وانتاقية كان صدق التالي على تقدير صدق المقدم ان كان العلاقة بينهما منفصلة في زمينة ولم اذكر بالعلاقة شيء بسبب ان صاحب المقدم التالي كالعلية والمتصا هما العلية فكقولنا ان كانت الشمس في العلة فالنار موجودة فان طوع الشمس علة لوجود النار ولما التقائنا فكقولنا ان كان زيدا بالعلم فعمروا بنه وان تعقل كون زيدا بالعلم ويتوقف على تعقل كون عمروا بنه وان كان صدق التالي على تقدير صدق المقدم العلاقة بينهما بل المحرم الا تقا في القضية منفصلة انتاقية كقولنا ان كان الانسان فاطقا فابن انا هو فلهذا العلاقة بيننا طاقية الا انسان فلهذا حقيقة اما ان كانت منفصلة في الحقيقة او مائة المحرم ان

في السالبة الكلية لا شيء ولا واحد في الموجبة الجزئية فقط البعض واحد في السالبة الكلية الجزئية ليس بعض بعض ليس كل دائما الشرطية تحكم بالاقتضال ولا انفصال كما كان في وضع معين بخلافه او حكم وزيد في هذا الان اما كانتا شيئا في خصوصية وان كان الحكم بالانفصال ولا انفصال على جميع الاوضاع الممكنة في خصوصية نحو كما كانت الشمس في العلة فالنار موجودة دائما اما ان يكون العلة زيدا او فردا او ان كان الحكم بالاقتضال ولا انفصال على بعض الاوضاع الغير المعينة بخلافه اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا فردا يكون اما ان يكون الشيء حيوانا او غير حيوان محصورة جزئية ولا فم جملة نحو ان كانت الشمس في العلة فالنار موجودة يكون الشمس في العلة اما ان يكون النار موجودة وسواء الموجبة الكلية في المتصلة متى وكلها وحيثما في المتصلة لفظا دائما وسواء السالبة الكلية فيهما ليس بالمتصلة وسواء الموجبة الجزئية قد يكون وسواء السالبة الجزئية فيهما قد لا يكون وبالحكمة الا وضاع ولا زمان ههنا بمنزلة الموضوع في الجملة قال والمتصلة اما لزومية لم اقول لما ذكر من المباحث الشك في بين الكلية والشرطية تشرح في المباحث المختصة بالشرطية فالشرطية كانت متصلة في اما لزومية وانتاقية كان صدق التالي على تقدير صدق المقدم ان كان العلاقة بينهما منفصلة في زمينة ولم اذكر بالعلاقة شيء بسبب ان صاحب المقدم التالي كالعلية والمتصا هما العلية فكقولنا ان كانت الشمس في العلة فالنار موجودة فان طوع الشمس علة لوجود النار ولما التقائنا فكقولنا ان كان زيدا بالعلم فعمروا بنه وان تعقل كون زيدا بالعلم ويتوقف على تعقل كون عمروا بنه وان كان صدق التالي على تقدير صدق المقدم العلاقة بينهما بل المحرم الا تقا في القضية منفصلة انتاقية كقولنا ان كان الانسان فاطقا فابن انا هو فلهذا العلاقة بيننا طاقية الا انسان فلهذا حقيقة اما ان كانت منفصلة في الحقيقة او مائة المحرم ان

من غير ان احد من اهل البيت يوافقنا في هذا القول مساوية حيث لا بد ان يكون
 في تركيب من جزئين مطلقا ولا نسلم ذلك الدليل ايضا لا بد ان يكون
 ان الحقيقة تنقسم فتركيبها من اكثر من جزئين على وجه يكون من جزئين انفس
 فسلما من جزئين لا ينافي جزا تركيب الحقيقة من اكثر من جزئين بل الحقيقة تنقسم
 ان قال الدور اما زيدا وناقصا مساو عند قصد الحكم بان هذا الجميم لا يجمع
 على عدد واحد ولا يحول العدد عن واحد من هذا الجميم من غير ان يقصد ايقاع
 الا انفصال بين كل جزئين يكونان من هذا الجميم فعلى هذا لا ينفصل المتصلان
 مانعة الحكم وانما الحكم فكل واحد اما ان يكون هذا الشيء جزئيا او اما ان يكون
 هذا الشيء كاجزاء لا شجرة ولا حيوانا واما ان يكون من جزئين اكثر مطلقا سواء
 اعتبر بين كل جزئين انفصال او لا لان منشاء الفساد كما هو متحقق
 منهم الحكم والحلول بين جزئين متى اتقى انتفى قال التناقص انما قول من
 الاصطلاحات المنطوقية المذكورة التناقص وهو اختلاف القضيتين بالامكان
 والسلب بحيث ينفقه انا فنكون احدهما صادقة والاخر كاذبة و
 الاختلاف جنس يتبادر ولا اختلاف بين القضيتين مطلقا بل المميز بين
 قضيتين قوله بالامكان والسلب يخرج الاختلاف الا اتصال وانفصال الحقيقة
 بالمعنى والاصل في التخصيص وقوله بحيث ينفقه يخرج الاختلاف بالامكان والسلب
 بحيث لا ينفقه صدق احدهما كذب الاخر نحو زيد ساكن وزيد ليس بمسكن
 وقوله ان لا يخرج الاختلاف بالامكان والسلب بحيث ينفقه صدق احدهما
 كذب الاخر كما ان اختلاف بل بخصوص المادة كما في الباب الشيء
 وسلب كذا من المساو ونحو زيد ساكن وزيد ليس بناطق فان الاختلاف بين هاتين
 القضيتين انما ينفقه صدق احدهما كذب الاخر لا لزات بل لاجل ان قولنا
 زيد ليس بناطق في قوة قولنا زيد ليس بانسان لان قولنا زيد انسان في قوة
 زيدنا طر قال ولا يتحقق ذلك في المخصوصين لا بعد تعاقبهما القول

٢١

من غير ان احد من اهل البيت يوافقنا في هذا القول مساوية حيث لا بد ان يكون
 في تركيب من جزئين مطلقا ولا نسلم ذلك الدليل ايضا لا بد ان يكون
 ان الحقيقة تنقسم فتركيبها من اكثر من جزئين على وجه يكون من جزئين انفس
 فسلما من جزئين لا ينافي جزا تركيب الحقيقة من اكثر من جزئين بل الحقيقة تنقسم
 ان قال الدور اما زيدا وناقصا مساو عند قصد الحكم بان هذا الجميم لا يجمع
 على عدد واحد ولا يحول العدد عن واحد من هذا الجميم من غير ان يقصد ايقاع
 الا انفصال بين كل جزئين يكونان من هذا الجميم فعلى هذا لا ينفصل المتصلان
 مانعة الحكم وانما الحكم فكل واحد اما ان يكون هذا الشيء جزئيا او اما ان يكون
 هذا الشيء كاجزاء لا شجرة ولا حيوانا واما ان يكون من جزئين اكثر مطلقا سواء
 اعتبر بين كل جزئين انفصال او لا لان منشاء الفساد كما هو متحقق
 منهم الحكم والحلول بين جزئين متى اتقى انتفى قال التناقص انما قول من
 الاصطلاحات المنطوقية المذكورة التناقص وهو اختلاف القضيتين بالامكان
 والسلب بحيث ينفقه انا فنكون احدهما صادقة والاخر كاذبة و
 الاختلاف جنس يتبادر ولا اختلاف بين القضيتين مطلقا بل المميز بين
 قضيتين قوله بالامكان والسلب يخرج الاختلاف الا اتصال وانفصال الحقيقة
 بالمعنى والاصل في التخصيص وقوله بحيث ينفقه يخرج الاختلاف بالامكان والسلب
 بحيث لا ينفقه صدق احدهما كذب الاخر نحو زيد ساكن وزيد ليس بمسكن
 وقوله ان لا يخرج الاختلاف بالامكان والسلب بحيث ينفقه صدق احدهما
 كذب الاخر كما ان اختلاف بل بخصوص المادة كما في الباب الشيء
 وسلب كذا من المساو ونحو زيد ساكن وزيد ليس بناطق فان الاختلاف بين هاتين
 القضيتين انما ينفقه صدق احدهما كذب الاخر لا لزات بل لاجل ان قولنا
 زيد ليس بناطق في قوة قولنا زيد ليس بانسان لان قولنا زيد انسان في قوة
 زيدنا طر قال ولا يتحقق ذلك في المخصوصين لا بعد تعاقبهما القول

من غير ان احد من اهل البيت يوافقنا في هذا القول مساوية حيث لا بد ان يكون
 في تركيب من جزئين مطلقا ولا نسلم ذلك الدليل ايضا لا بد ان يكون
 ان الحقيقة تنقسم فتركيبها من اكثر من جزئين على وجه يكون من جزئين انفس
 فسلما من جزئين لا ينافي جزا تركيب الحقيقة من اكثر من جزئين بل الحقيقة تنقسم
 ان قال الدور اما زيدا وناقصا مساو عند قصد الحكم بان هذا الجميم لا يجمع
 على عدد واحد ولا يحول العدد عن واحد من هذا الجميم من غير ان يقصد ايقاع
 الا انفصال بين كل جزئين يكونان من هذا الجميم فعلى هذا لا ينفصل المتصلان
 مانعة الحكم وانما الحكم فكل واحد اما ان يكون هذا الشيء جزئيا او اما ان يكون
 هذا الشيء كاجزاء لا شجرة ولا حيوانا واما ان يكون من جزئين اكثر مطلقا سواء
 اعتبر بين كل جزئين انفصال او لا لان منشاء الفساد كما هو متحقق
 منهم الحكم والحلول بين جزئين متى اتقى انتفى قال التناقص انما قول من
 الاصطلاحات المنطوقية المذكورة التناقص وهو اختلاف القضيتين بالامكان
 والسلب بحيث ينفقه انا فنكون احدهما صادقة والاخر كاذبة و
 الاختلاف جنس يتبادر ولا اختلاف بين القضيتين مطلقا بل المميز بين
 قضيتين قوله بالامكان والسلب يخرج الاختلاف الا اتصال وانفصال الحقيقة
 بالمعنى والاصل في التخصيص وقوله بحيث ينفقه يخرج الاختلاف بالامكان والسلب
 بحيث لا ينفقه صدق احدهما كذب الاخر نحو زيد ساكن وزيد ليس بمسكن
 وقوله ان لا يخرج الاختلاف بالامكان والسلب بحيث ينفقه صدق احدهما
 كذب الاخر كما ان اختلاف بل بخصوص المادة كما في الباب الشيء
 وسلب كذا من المساو ونحو زيد ساكن وزيد ليس بناطق فان الاختلاف بين هاتين
 القضيتين انما ينفقه صدق احدهما كذب الاخر لا لزات بل لاجل ان قولنا
 زيد ليس بناطق في قوة قولنا زيد ليس بانسان لان قولنا زيد انسان في قوة
 زيدنا طر قال ولا يتحقق ذلك في المخصوصين لا بعد تعاقبهما القول

لا يتحقق التناقض بين القضيتين مطلقا سواء كانتا خصوصيتين
 الا بعد اتفاقهما في ثمانية وحدات ويعبر هذا الشرط جعل المصنف هذا
 الشرط شرط للتناقض مطلقا ولم يختص بما يكون بين الخصوصيتين
 الاولى وحدة الموضوع اذا اختلف الموضوع فيهما لم تتناقضا لجواز صدقهما
 وكذا فيهما معا بخز يد قائم وعمري ليس بقائم الثاني وحدة المحمول
 عند اختلافهما بخز يد قائم وزيد ليس بقائم ثالثة وحدة الشرط بعدم
 تناقض عند اختلاف الشرط بخز الجسيم مفرق للبصر بشرط كونه انبساط الجسم ليس
 بمفرق للبصر بشرط كونه اسو الرابعة وحدة الكل والجزء اذ لا تناقض عند
 اختلافهما ايضا بخز الزنجي اسو وبصر الزنجي ليس باسوي كذا في مسند صحيح
 الزمان لعدم التناقض عند اختلاف الزمان بخز يد قائم فانه اذا وزيد ليس بقائم
 ليلة السادسة وحدة المكان اذ لا تناقض عند اختلافهما بخز يد جالس في الدار وزيد
 ليس بجالس في السوق السابعة وحدة الاضافة لعدم التناقض عند اختلافهما
 بخز يد اب يعمر وزيد ليس باب ليكر الثامنة وحدة القوة والفعل اذ لا تناقض
 عند اختلافهما بالقوة والقوة والفعل بخز في الدار مسكوا في القوة لم يسكن
 في الدار اي بالفعل فيبحث لان المقصود فيه ان كان تفصيل الشئ فلا يصح فيها
 ذكر لانه لا يختلف الا لانه لا يتحقق التناقض ايضا بخز يد كاتب بالقلم الواسطي ويد
 ليس بكاتب بقلم اخر الى غير ذلك والا فوجد في النسبة الحكيمه كما في قوله متى اختلف
 شي ما ذكر يختلف النسبة الحكيمه ضرورة ان النسبة الى هذا النسبة الى ذلك والنسبة في
 هذا الزمان غير النسبة في ذلك الزمان على هذا القياس قال المحققان اقول لما
 كان التناقض بين الخصوصيتين شرطا لخصو ما ذكر لا يتحقق التناقض فيهما اذ انما المميز
 بقوله الخصوصيتان اه فيكون كانت القضيتان خصوصيتين فلا بد من اتحادهما في الامور المذكورة
 من اختلافهما انكم اي في الحكيمه والجريئة اذ لو كانتا حكيمتين او جريئتين لم تتناقضا لجواز
 الحكيمتين وصدق الجريئتين في مادة يكون الموضوع فيها عام من المحمول فيكونا لا يتبين

هذا هو المقصود من التناقض بين الخصوصيتين
 انهما لا يتناقضان مطلقا بل بشرط اتفاقهما في ثمانية وحدات
 هذه الوحدات هي: وحدة الموضوع، وحدة المحمول، وحدة الشرط، وحدة الكل والجزء، وحدة الزمان، وحدة المكان، وحدة الاضافة، وحدة القوة والفعل.
 في كل واحد من هذه الوحدات اذا اختلفت فيهما لم يتناقضا.

هذا هو المقصود من التناقض بين الخصوصيتين
 انهما لا يتناقضان مطلقا بل بشرط اتفاقهما في ثمانية وحدات
 هذه الوحدات هي: وحدة الموضوع، وحدة المحمول، وحدة الشرط، وحدة الكل والجزء، وحدة الزمان، وحدة المكان، وحدة الاضافة، وحدة القوة والفعل.

هذا هو المقصود من التناقض بين الخصوصيتين
 انهما لا يتناقضان مطلقا بل بشرط اتفاقهما في ثمانية وحدات
 هذه الوحدات هي: وحدة الموضوع، وحدة المحمول، وحدة الشرط، وحدة الكل والجزء، وحدة الزمان، وحدة المكان، وحدة الاضافة، وحدة القوة والفعل.

من حيوان بالانسان كذا يقال كقولنا بعض الحيوان اشبه بعض الانسان ليس بالانسان
 فالانسان اذا كان في قول اشتراط الاختلاف في الكيفية باللبس في غير ذلك
 في الموضوع فان صفة الجزئية باعتبار اختلاف الموضوع اذا البعض لا يكون له
 ليس بالانسان في قول اشتراط الموضوع يتحقق التساوي من غير احتياج لاختلاف الكمية قلنا قد بين
 الموضوع خارج غير مضمون القضية المتغيرة انما هو الاختلاف بحسب مضمون القضية وهو
 في مرتين واحدة احرقت هذا عالم ان القضيةين انما احدهما جنة كليت ينبغي ان يكون
 الاخر سالت جنة ثمة وانما احدهما جنة جنة ينبغي ان يكون الاخر سالت كليت تقتض
 الموجبة الكلية انما هو سالت الجنة ثمة وتقتض الموجبة الجزئية انما هو سالت الكلية قال
 العكس فهو ان تغيير الموضوع محموله اقول من تلك الاصطلاحات المذكورة العكس هو
 اصطلاح المنطقين وانما عبارة عن القضية الحاصلة من تبديل الفروع بالمولد المحل
 بالموضوع كمن قد يطلق عند فهم في نفس هذا التبديل ايضا وقد فسره بان يصير الموضوع محمول
 موضوعا مع بقاء السلب لا يتجا بالصدق والكذب بجاء انما هو اصل موجب كان العكس
 ايضا محمولا وان كان ساليا كان العكس ساليا ايضا وان كان صادقا كان العكس كذلك
 مثلا اذا اردنا ان نعكس قولنا كل انسان حيوان نجعل الموضوع اعني الانسان محمولا و
 المحل الحيوان موضوعا فنقول بعض الحيوان اشبه الانسان كذا اذا اردنا عكس قولنا لا شيء
 من الاشياء يحترق بقوله لا شيء من الاشياء يبرد بالانسان والموضوع المحل الموضوع والمحمول
 بالانسان في وصف عنوان الموضوع والمحل فلا يبرد السلب بالان العكس يصيكون فيكون الموضوع
 محمولا وصف المحل مضمون على موضوع العكس في المحل محمول وصف الموضوع و
 التعريف يتخصص بعكس الجنية بدليل انما يذكر عكس الشرطيات في كتابه فلا يضر من غير
 التعريف وانما اعتبر بقاء السلب في القضية للصفاته الا لا في التبديل
 ليرجح ان اكثره كذلك وانما اعتبر بقاء الصدق لان العكس لم للقضية فصدق
 المزوم مع كذب الا لا مع حم وانما اشتراط بقاء الكذب فساله فيقول بل هذا كان هذا
 هو قوله لا في يجوز ان يكون الصادق في الكذب فان قولنا كل حيوان انسان فيعكس

في قولنا بعض الحيوان اشبه بعض الانسان ليس بالانسان
 فالانسان اذا كان في قول اشتراط الاختلاف في الكيفية باللبس في غير ذلك
 في الموضوع فان صفة الجزئية باعتبار اختلاف الموضوع اذا البعض لا يكون له
 ليس بالانسان في قول اشتراط الموضوع يتحقق التساوي من غير احتياج لاختلاف الكمية قلنا قد بين
 الموضوع خارج غير مضمون القضية المتغيرة انما هو الاختلاف بحسب مضمون القضية وهو
 في مرتين واحدة احرقت هذا عالم ان القضيةين انما احدهما جنة كليت ينبغي ان يكون
 الاخر سالت جنة ثمة وانما احدهما جنة جنة ينبغي ان يكون الاخر سالت كليت تقتض
 الموجبة الكلية انما هو سالت الجنة ثمة وتقتض الموجبة الجزئية انما هو سالت الكلية قال
 العكس فهو ان تغيير الموضوع محموله اقول من تلك الاصطلاحات المذكورة العكس هو
 اصطلاح المنطقين وانما عبارة عن القضية الحاصلة من تبديل الفروع بالمولد المحل
 بالموضوع كمن قد يطلق عند فهم في نفس هذا التبديل ايضا وقد فسره بان يصير الموضوع محمول
 موضوعا مع بقاء السلب لا يتجا بالصدق والكذب بجاء انما هو اصل موجب كان العكس
 ايضا محمولا وان كان ساليا كان العكس ساليا ايضا وان كان صادقا كان العكس كذلك
 مثلا اذا اردنا ان نعكس قولنا كل انسان حيوان نجعل الموضوع اعني الانسان محمولا و
 المحل الحيوان موضوعا فنقول بعض الحيوان اشبه الانسان كذا اذا اردنا عكس قولنا لا شيء
 من الاشياء يحترق بقوله لا شيء من الاشياء يبرد بالانسان والموضوع المحل الموضوع والمحمول
 بالانسان في وصف عنوان الموضوع والمحل فلا يبرد السلب بالان العكس يصيكون فيكون الموضوع
 محمولا وصف المحل مضمون على موضوع العكس في المحل محمول وصف الموضوع و
 التعريف يتخصص بعكس الجنية بدليل انما يذكر عكس الشرطيات في كتابه فلا يضر من غير
 التعريف وانما اعتبر بقاء السلب في القضية للصفاته الا لا في التبديل
 ليرجح ان اكثره كذلك وانما اعتبر بقاء الصدق لان العكس لم للقضية فصدق
 المزوم مع كذب الا لا مع حم وانما اشتراط بقاء الكذب فساله فيقول بل هذا كان هذا
 هو قوله لا في يجوز ان يكون الصادق في الكذب فان قولنا كل حيوان انسان فيعكس

في قولنا بعض الحيوان اشبه بعض الانسان ليس بالانسان
 فالانسان اذا كان في قول اشتراط الاختلاف في الكيفية باللبس في غير ذلك
 في الموضوع فان صفة الجزئية باعتبار اختلاف الموضوع اذا البعض لا يكون له
 ليس بالانسان في قول اشتراط الموضوع يتحقق التساوي من غير احتياج لاختلاف الكمية قلنا قد بين
 الموضوع خارج غير مضمون القضية المتغيرة انما هو الاختلاف بحسب مضمون القضية وهو
 في مرتين واحدة احرقت هذا عالم ان القضيةين انما احدهما جنة كليت ينبغي ان يكون
 الاخر سالت جنة ثمة وانما احدهما جنة جنة ينبغي ان يكون الاخر سالت كليت تقتض
 الموجبة الكلية انما هو سالت الجنة ثمة وتقتض الموجبة الجزئية انما هو سالت الكلية قال
 العكس فهو ان تغيير الموضوع محموله اقول من تلك الاصطلاحات المذكورة العكس هو
 اصطلاح المنطقين وانما عبارة عن القضية الحاصلة من تبديل الفروع بالمولد المحل
 بالموضوع كمن قد يطلق عند فهم في نفس هذا التبديل ايضا وقد فسره بان يصير الموضوع محمول
 موضوعا مع بقاء السلب لا يتجا بالصدق والكذب بجاء انما هو اصل موجب كان العكس
 ايضا محمولا وان كان ساليا كان العكس ساليا ايضا وان كان صادقا كان العكس كذلك
 مثلا اذا اردنا ان نعكس قولنا كل انسان حيوان نجعل الموضوع اعني الانسان محمولا و
 المحل الحيوان موضوعا فنقول بعض الحيوان اشبه الانسان كذا اذا اردنا عكس قولنا لا شيء
 من الاشياء يحترق بقوله لا شيء من الاشياء يبرد بالانسان والموضوع المحل الموضوع والمحمول
 بالانسان في وصف عنوان الموضوع والمحل فلا يبرد السلب بالان العكس يصيكون فيكون الموضوع
 محمولا وصف المحل مضمون على موضوع العكس في المحل محمول وصف الموضوع و
 التعريف يتخصص بعكس الجنية بدليل انما يذكر عكس الشرطيات في كتابه فلا يضر من غير
 التعريف وانما اعتبر بقاء السلب في القضية للصفاته الا لا في التبديل
 ليرجح ان اكثره كذلك وانما اعتبر بقاء الصدق لان العكس لم للقضية فصدق
 المزوم مع كذب الا لا مع حم وانما اشتراط بقاء الكذب فساله فيقول بل هذا كان هذا
 هو قوله لا في يجوز ان يكون الصادق في الكذب فان قولنا كل حيوان انسان فيعكس

لاکھپوری کی مکمل رسوائی کے لئے
وزارت اعلیٰ کے لئے
لاکھپوری کی مکمل رسوائی کے لئے
وزارت اعلیٰ کے لئے
لاکھپوری کی مکمل رسوائی کے لئے
وزارت اعلیٰ کے لئے

[illegible]

في كل جسم محدث واما استثنائنا في هو ان يكون البتة او في نفسه اما كراهية بالفعل
 نحو ان كانت الشمس القطر انما وجودا في الشمس لا يتغير ان النهار موجود فهو
 بعينه مذكور في القياس ولكن النهار ليس وجودا في الشمس ليست بطول في نفسه
 اي الشمس طالع مذكور في ذاته ما سمي لا ولا قوايا الكبر في القياس الى الاصغر
 الا كبروا لا وسط فيه فقطرة غير مستثناة وسمي الثاني استثناءا لانه على خلاف
 الاستثناء واشتمال القياس الاستثناء على عين البتة كما في وجود بقايا البتة
 لكل واحد من مقدار ما كان عين البتة انما انقسم جزا لا حصة المقدارين في نفسه والجزء
 مغاير الكبر لان البتة انما تفسر في اصلها ما يمكن ان يكون طائفا في ما يكون المقصود
 هو من موصى له اخر على الثاني يكون الجزء مغاير الكل في معنى كون البتة بالفعل مذكورة
 في القياس البتة باجزائها المادية هي ثمة او كنهية البتة في مذكورة في
 ان طرأ عليها اما ان كان مقتضيتها قال المكرر من مقتضى القياس في حد
 اوسطا اقول المكرر من مقتضى القياس في حد اوسطا اوسطا بين طرفي
 المقصود وموضع المطلوب يسمى حد اصغر لا في الغالب يكون خاص ولا خصل قل
 اخر اذا يكون اصغر وهو يسمى حد الكبر لا لما كان اعم واكبر اكثر افرادا فيكون كبر
 والمقدمة التي فيها الا اصغر يسمى الصغر لا شتمالها على الا اصغر والمقدمة التي فيها
 الكبر يسمى الكبر لا شتمالها على الكبر واكثران الصغر بما الكبر في الجاهل ان سلبها
 وكلية ما وجزئية ما يسمى قرينة وضربا ولم يذكر المذكر والهيئة الحاصلة من وضع
 حد الا وسط عند الحدين الاخرين بحسب جملة عليها او وضوفا او جملة على حدتها
 ووضعها اخر يسمى شيئا ولا شكل الربعة ان الحد الاوسط ان كان موكلا والصغر
 وموضوعا في الكبر فهو الشكل الاول نحو كل انسان حيوان وكل حيوان جسم وكل انسان
 جسم وان كان موكلا فهو الشكل الثاني نحو كل انسان حيوان لا شيء من الحيوان
 فلا شيء من الانسان الحيوان وان كان موضوعا فهو الشكل الثالث نحو كل انسان
 وكل انسان ناظر فبعض الحيوان ناظر والكان موضوعا في الصغر في موكلا في الكبر

في كل جسم محدث واما استثنائنا في هو ان يكون البتة او في نفسه اما كراهية بالفعل
 نحو ان كانت الشمس القطر انما وجودا في الشمس لا يتغير ان النهار موجود فهو
 بعينه مذكور في القياس ولكن النهار ليس وجودا في الشمس ليست بطول في نفسه
 اي الشمس طالع مذكور في ذاته ما سمي لا ولا قوايا الكبر في القياس الى الاصغر
 الا كبروا لا وسط فيه فقطرة غير مستثناة وسمي الثاني استثناءا لانه على خلاف
 الاستثناء واشتمال القياس الاستثناء على عين البتة كما في وجود بقايا البتة
 لكل واحد من مقدار ما كان عين البتة انما انقسم جزا لا حصة المقدارين في نفسه والجزء
 مغاير الكبر لان البتة انما تفسر في اصلها ما يمكن ان يكون طائفا في ما يكون المقصود
 هو من موصى له اخر على الثاني يكون الجزء مغاير الكل في معنى كون البتة بالفعل مذكورة
 في القياس البتة باجزائها المادية هي ثمة او كنهية البتة في مذكورة في
 ان طرأ عليها اما ان كان مقتضيتها قال المكرر من مقتضى القياس في حد
 اوسطا اقول المكرر من مقتضى القياس في حد اوسطا اوسطا بين طرفي
 المقصود وموضع المطلوب يسمى حد اصغر لا في الغالب يكون خاص ولا خصل قل
 اخر اذا يكون اصغر وهو يسمى حد الكبر لا لما كان اعم واكبر اكثر افرادا فيكون كبر
 والمقدمة التي فيها الا اصغر يسمى الصغر لا شتمالها على الا اصغر والمقدمة التي فيها
 الكبر يسمى الكبر لا شتمالها على الكبر واكثران الصغر بما الكبر في الجاهل ان سلبها
 وكلية ما وجزئية ما يسمى قرينة وضربا ولم يذكر المذكر والهيئة الحاصلة من وضع
 حد الا وسط عند الحدين الاخرين بحسب جملة عليها او وضوفا او جملة على حدتها
 ووضعها اخر يسمى شيئا ولا شكل الربعة ان الحد الاوسط ان كان موكلا والصغر
 وموضوعا في الكبر فهو الشكل الاول نحو كل انسان حيوان وكل حيوان جسم وكل انسان
 جسم وان كان موكلا فهو الشكل الثاني نحو كل انسان حيوان لا شيء من الحيوان
 فلا شيء من الانسان الحيوان وان كان موضوعا فهو الشكل الثالث نحو كل انسان
 وكل انسان ناظر فبعض الحيوان ناظر والكان موضوعا في الصغر في موكلا في الكبر

في كل جسم محدث واما استثنائنا في هو ان يكون البتة او في نفسه اما كراهية بالفعل
 نحو ان كانت الشمس القطر انما وجودا في الشمس لا يتغير ان النهار موجود فهو
 بعينه مذكور في القياس ولكن النهار ليس وجودا في الشمس ليست بطول في نفسه
 اي الشمس طالع مذكور في ذاته ما سمي لا ولا قوايا الكبر في القياس الى الاصغر
 الا كبروا لا وسط فيه فقطرة غير مستثناة وسمي الثاني استثناءا لانه على خلاف
 الاستثناء واشتمال القياس الاستثناء على عين البتة كما في وجود بقايا البتة
 لكل واحد من مقدار ما كان عين البتة انما انقسم جزا لا حصة المقدارين في نفسه والجزء
 مغاير الكبر لان البتة انما تفسر في اصلها ما يمكن ان يكون طائفا في ما يكون المقصود
 هو من موصى له اخر على الثاني يكون الجزء مغاير الكل في معنى كون البتة بالفعل مذكورة
 في القياس البتة باجزائها المادية هي ثمة او كنهية البتة في مذكورة في
 ان طرأ عليها اما ان كان مقتضيتها قال المكرر من مقتضى القياس في حد
 اوسطا اقول المكرر من مقتضى القياس في حد اوسطا اوسطا بين طرفي
 المقصود وموضع المطلوب يسمى حد اصغر لا في الغالب يكون خاص ولا خصل قل
 اخر اذا يكون اصغر وهو يسمى حد الكبر لا لما كان اعم واكبر اكثر افرادا فيكون كبر
 والمقدمة التي فيها الا اصغر يسمى الصغر لا شتمالها على الا اصغر والمقدمة التي فيها
 الكبر يسمى الكبر لا شتمالها على الكبر واكثران الصغر بما الكبر في الجاهل ان سلبها
 وكلية ما وجزئية ما يسمى قرينة وضربا ولم يذكر المذكر والهيئة الحاصلة من وضع
 حد الا وسط عند الحدين الاخرين بحسب جملة عليها او وضوفا او جملة على حدتها
 ووضعها اخر يسمى شيئا ولا شكل الربعة ان الحد الاوسط ان كان موكلا والصغر
 وموضوعا في الكبر فهو الشكل الاول نحو كل انسان حيوان وكل حيوان جسم وكل انسان
 جسم وان كان موكلا فهو الشكل الثاني نحو كل انسان حيوان لا شيء من الحيوان
 فلا شيء من الانسان الحيوان وان كان موضوعا فهو الشكل الثالث نحو كل انسان
 وكل انسان ناظر فبعض الحيوان ناظر والكان موضوعا في الصغر في موكلا في الكبر

في الشكل الاول هو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق فقلت
 على سادتك لا يتكرر الاوسط الا في الشكل الثاني والثالث لان الاوسط اذا تم فهو
 رتبة الذات وان الاوسط قد تم في كبرياءه لم يصر وقلت عند وقوع الحمل الاوسط
 يتكرر فيكون المراد ايضا المفهوم يمكن ان ليس المقصود في الموضوع هو عين هذا المفهوم
 بل المقصود في الموضوع يصدر عليه هذا المفهوم في تكرر الاوسط جميع الاشكال
 لا يمكن ان يكون بمنزلة ان يقال ذات الاوسط يصدر على عين مفهوم الاوسط وكل ما يصدر
 مفهوم الاوسط يثبت له الاكبر فذات الاوسط ثابت له كذا في تكرر الحمل الاوسط كذا
 ذكره الشيخ في الشفاء وافر بلا شك هو الشكل الاول انه على النظم الطبيعي هو الشكل
 من الاوسط الى الاكبر وهو عين الاصل ينتج للمطالب كذا في تكرر
 الثاني لموفق الاوسط في شرفا لمقدمتين لا شتاما الى الموضوع الذي هو
 المحذور الثالث لموفق الاوسط في كبر وادراكه هو الشكل الرابع لمختلفة الاوسط
 مقدمتين وهذا الشكل الثالث عند كذا سابع يرد الى الشكل الاول عند الشكل الثاني
 في المثال المذكور يرد الى الاول بعكس الامر بحقيقة المقتضية المطلوبة والمشكل الثاني في المثال
 المذكور يرد الى بعكس الامر فينتج الحقيقة المطلوبة والشكل الرابع المثال المذكور في اليه
 يرد الى الموضوع باكبر في عكس المقتضية وهو عين الحقيقة المطلوبة ويكون الثاني في
 المثال المذكور ولا يحتاج من العقل سليم وطبع مستقيم الى رد الثاني الى الاول واما عند
 المقتضية من غير ذلك في المثالين الثاني والثالث عند اختلاف مقدمتيه لا يحتاج الى
 القول ان نتائج الشكل الثاني شرطان اختلاف مقدمتيه لا يحتاج والسلب كقيمة الكبرى
 ذلك كانه لا يحقق احد الشرطين فيتحقق الاختلاف الموجب للعقم وهو صدق
 القياس ضرورة مع الاحتياج وقارة مع السلب وهو يدل على ان كلاهما لا يحتاج الى السلب ليس
 ولازم لذات القياس لان ما بالذات لا يختلفا ما لازم للاختلاف في تقدير بعض الشرط
 الاول فلا ينفك المقدمتان اما ان يكونا محتملين وبالسبب فعل كل تقدير
 يحقق للاختلاف اما اذا كانتا محتملين فلا ينفك يصدق كل تشايع وان كانا متحيزين

لا حول ولا قوة الا بالله اعظم

الكليّة والجزئية مع الكبريين الكليتين المحيطة والمباينة الأولى من جوتين
كليتين فنتج موجبة كما يكون لنا كل جسم مؤلف من كل مؤلف من كل جسم
محدث والثاني من كليتين والكبر سالبه فنتج سالبه كليّة كقولنا كل جسم
مؤلف لا شيء من المؤلف بقدير فلا شيء من الجسم بقدير والثالث من
موجبتين والصغر جزئية ينتج موجبة جزئية نحو بعض الجسم مؤلف وكل
مؤلف محدث فبعض الجسم محدث والرابع من موجبة جزئية صغر سالبه
كليّة كبره ينتج سالبه جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف
بقدير فبعض الجسم ليس بقدير قال والقياس لا يقتضي أو قول الماين
انسام القياس لا يقتضي الكائن في الحليّة اراد ان يبين اقسام القياس في
الكائن في الشرطيّة والمأد منه ما لا يكون تركيب من مجرد الحليّة المختصه
كان تركيب من الشرطيّة أي من الحليّة والشرطيّة واقسامه خمسة كما ان
من المتصلتين ومن المفصلتين او من حليّة ومنفصلة او من
متصلة ومنفصلة القسم الاول ما يكون تركيب من المتصلتين فينتج
الابدية والجزئية المشتركة كما قال في الصغر وقد في الكبر في الشكل الاول نحو كما
كانت الشمس طالعاً فاله بار موجود وكلما كانت اله بار موجوداً فالارض مضيئة ينتج
كلما كانت الشمس طالعاً فالارض مضيئة وانما قال في الصغر في الشكل الثاني كقولنا
كانت الشمس طالعاً فاله بار موجود وليس بالمتنّه اذا كان الليل حاصل فاله بار موجود
ليس بالمتنّه اذا كان الشمس طالعاً فالليل موجود وانما مقدّمها في الشكل الثالث كقولنا
كلما كانت الشمس طالعاً فاله بار موجود وكلما كانت الشمس طالعاً فالارض مضيئة
ينتج قد يكون اذا كان اله بار موجوداً فالارض مضيئة وانما مقدّمها في الكبر
في الشكل الرابع كقولنا كلما كانت الشمس طالعاً فاله بار موجود وكلما كان الارض مضيئة
فالشمس طالعاً ينتج قد يكون اذا كان اله بار موجوداً فالارض مضيئة والنتيجة في هذا القسم
لكن الشكل الاول مقدم النتيجة فقدم المتصلة التي هي من القياس في اله بار الى المتصلة

١٥٠
من قوله ان كان
ان يكون من كل
المنتج ان ليس
بين المادتين
او خلاف ذلك
النتيجة من سبب
بعضها منفصل
هذا التفصيل
من البيان الذي
في القسم الاول
من بيان ما لا
في الاشكال من
كانت في قوله
الاصول
كتاب في
سعى فيه

التي قسمت كبر القياس والشكل الثاني في تقديم النتيجة مقدم الفصل الثاني
صحة القياس كما في الشكل الأول وقيل بتقديم الفصل الثاني في صحة كبر القياس
النتيجة فيكون سالتة النتيجة كما في الشكل الثاني وقيل بتقديم النتيجة تالي
الأول وقيل بالمال الثاني في صحة الشكل الرابع مقدم النتيجة تالي الأول وقيل بها
مقدم الثانية والرو من المتصلتين اللزوميتين أنهما تفاهيتين لا يتالفهما القياس
وأما التفاهيتان اللزوميتان فهذه تفصيل لا يليق بهذا الكتاب وقد يرد على الشكل الأول
من اللزوميتين أنه يصح القول أنهما كانا لا تفرقا كانا غيرا وكلما كانا كانا شاذين
كانا نوجاهم كما لا ينبغي وهي قولنا كانا لا تفرقا كانا غيرا وكلما كانا كانا شاذين
بأنهما اعتبرتا الزميتين الصدة بحسب الأول فلا نسلم صدق الصفة لأن
استلزام فردية ثمة ثنتين في الحد فتنسب إلى كل فرد عدديتين في حد على ذلك
الوضع كما لا يصح أن لا شيء من الحد لاثنين فردا وينتسب إلى شيء من الاثنين الفرد
بعد فليس كما قد قيل من أن السلبا لشيء عن جميع أفراد الانحص يستلزم
سلبا عن بعض أفراد الأعيان جميع أفراد الانحص يكون من بعض أفراد الأعيان
فيما الصدق بحسب الأول التزام على قول من يكون أن كل فرد وعدى فلا نسلم كبر
النتيجة فإن من يمكن أن اثنين فردا فلا بد أن يكونا فردا كذا في الشيء والشفاء
القسم الثاني ما يتركب من المنفصلتين قولنا دائما الفرد ما فردا وزوج وكل زوج
أما زوج الزوج الفرد فليس كل فرد ما فرد فزوج الزوج الفرد فلا بد
في كل منفصلة من وقوع أحد جزئيه باضرة مع الحوا فإلزام من المنفصلة الأولى
أما الجزء الغير المشترك اعني الفرد فهو أول الجزء النتيجة أو الجزء المشترك اعني الزوج
فلا يجوز أن يعزى القسمين فالواقع ما القسم الأول والثاني وإن كان الواقع هو القسم
الأول زوج الزوج فهو الجزء الثاني من النتيجة وإن كان الواقع هو القسم الثاني اعني
زوج الفرد فهو الجزء الثالث من النتيجة فالواقع لا يجوز أن يعزى الجزء الغير المشترك
وعن نتيجة التاليف فالنتيجة منفصلة ما لغة الحوا كبرية عن ثلثة جزئيه

التي وقعت كسر القياس والشكل الثاني في تقدم البنية مقدم المقصود
 صفة القياس كما في الشكل الاول وقابلها مقدم المقصود التي وقعت كسر القياس
 البنية فيكون سائلة البنية كما في الشكل الثالث مقدم البنية قالي
 الاول وقابلها الثاني في الشكل الرابع مقدم البنية قالي الاول وقابلها
 مقدم الثانية والورد من المتصلتين اللزوميتين كما في تقاطعيتين يتالفهما القياس
 اما لا تقاطع من اللزوميتين فحينئذ لا يكون هذا الكتاب قد روي في الشكل الاول
 من اللزوميتين انه يصدر قولنا كما كان لا نشأ في ذلك كان عددا كما كان لا نشأ في
 كان لزوما كما في البنية وهي قولنا كما كان لا نشأ في ذلك كان عددا ويجاها
 يان ان اعتبار الزوميتين يجب الا مر فلا نسلم صدق الصفة لان
 استلزام فردية ما في اثنين في فردية سبب كل فرد عددا لكنه ليس هو ذلك
 الوصف لا يصدر في شي من العددين في فردية ويتكسر في شي من الاثنين الفرد
 بعد فليس كما فرد عددا كان السلب في شي عن جميع افراد الاخص يستلزم
 سلب عن بعض افراد الاخص لا جميع افراد الاخص يكون من بعض افراد الاخص
 فيما الصدق في سبب الا التزام على قول من يكون ان كل فرد عددا فلا نسلم
 البنية فان من بين ان اثنين فرد فلا بد ان يكونا زوجا كذلك في الشفاء
 القسم الثاني ما يتركب من المنفصلتين كقولنا دائما العدد ما فرد او زوج وكل زوج
 اما زوج الزوج او زوج الفرد يتبع كل عددا فردا زوج الزوج او زوج الفرد
 في كل من فصلين من زوج اخرية باضرة مع الخواص من المنفصلة الاولى
 اما الجزء الغير المشترك اعني الفرد في قولنا الجزء البنية او الجزء المشارك في الزوج
 في كل واحد من القسمين فالواقعة ما القسم الاول والثاني وكان الواقعه هو القسم
 الاول الزوج الزوج هو الجزء الثاني من البنية وان كان الواقعه هو القسم الثاني اعني
 زوج الفرد في زوج الثالث من البنية فالواقعه لا يخلو عن الجزء الغير المشارك
 وعن البنية الثاني فالبنية منفصلة ما لفظه الخواص كية عن ثلثه جزء

فهو يكون كل ابيض ماحيوا وعين يتيم ليس كما كان الجسم متحرك فهو اما
ابيض وغيره مثال الشكل الثالث كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان
مثال الشكل الرابع قد يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسانا والابيض ماحيوا وغيره
يتيم قد يكون ذلك ان هذا انسانا فهو ابيض وغيره قال اما القياس الاستثنائي
اقول قد سبق ان القياس قسما قتراني واستثنائي والآخر من الاقتران في
شرع في الاستثنائي وقد عرفنا ان الاستثنائي ما يشتمل على النتيجة ونقيضها او
ان النتيجة ونقيضها لا يجوز ان يكون نفسا كما للمقدمتين بل خبرها والمقدمة
التي يكون النتيجة خبرها تكون شرطية لا محالة فالقياس الاستثنائي يكون فكية
من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضعية او اثبات خبرتها او دفعه
اي نقيضها يلزم وضع الخبر والاخر او دفعه فاذ عرفت هذا فالشرطية الموضوع
التي هي خبر القياس الاستثنائي ما مصلة او منفصلة فان كانت متصلة
ينجم استثناء عين المقدم عين التالي استلزام وجود الملزوم وجود اللازم
واستثناء نقيض التالي نقيض المقدم استلزام عدم الملزوم عدم الملزوم ولا
ينجم استثناء عين التالي عين المقدم ولا استثناء نقيض المقدم نقيض التالي
لعدم استلزام وجود اللازم وجود الملزوم وعدم الملزوم اللازم لجواز
ان يكون اللازم عدم كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان يتيم لا حيوان
ولكن ليس بحيوان يتيم انه ليس بانسان ولا يتيم وضع الحيوان في ضم الانسان ولا
وضع الانسان في ضم الحيوان وان كان متصلة حقيقة فاستثناء عين اي جزء كان
ينجم نقيض الاخر لا متناع الجمع بينهما واستثناء نقيض الخبر كان ينجم عين الاخر
لا متناع الخلو كقولنا اما ان يكون هذا الذي زوجا او فردا لكنه زوج ينجم انه ليس
بفرد لكنه ليس بزوجه ينجم انه قد عرفت عن هذا حكم فانه الجموع الخلو كقولنا
هذا الشيء اما ان يكون بشرا او كنه بشرا ينجم انه ليس بشرا وينجم استثناء

فان قيل قد يقال ان الاستثناء قد يكون مطلقا وقد يكون مقيدا
فان كان مطلقا فلا بد ان يكون المقدم مطلقا ايضا
فان كان مقيدا فلا بد ان يكون المقدم مقيدا ايضا
فان كان مقيدا فلا بد ان يكون المقدم مقيدا ايضا

يقضي عينه لا يخرج من كونه كونه الشيء ما لا يخرج ولا يخرج من كونه كونه
بين شجرة ولا يخرج من كونه كونه الشيء ما لا يخرج ولا يخرج من كونه كونه
وهو قياس قول المؤلف من اصطلاحات المنطقية لذلك كونه البرهان
وهو القياس المركب من اليقينييات لا تنافي اليقين واليقين هو الاعتقاد
الحازم الذي عن تجويز القبح المطابق كما في نفس الأمر المستعمل الزوال واليقيني
قسام فيها الأوليات وهي التي يحكم العقل فيها بما ينصرون الطرفين كقولنا كونه
من الحزم وقهر الشاهد وهي التي يحكم العقل فيها بما ينصرون الطرفين بل يتجبر
المشاهدة بالجنس كالحكم بان الشمس مشرقها والارض مغربها والنجو عشا
ونحوها وهي التي يحكم العقل فيها الجزم الى تكرار المشاهدة مرة بعد اخرى
كالحكم بان شرب المسقور ينامس من الصفرة ومنه بالحري سبب القضاء التي
يحكم العقل فيها بالحدس اليقيد العلم كالحكم بان ليل القمر مستفاد من رؤيته
اليقيد هو سرقة انتقال الذهن من المبادئ الى المطلوب بحيث يحصل المبدأ
مع المطالب فتتوحد فيهما المتواترات وهي القضايا التي يكون ختم العقل
بواسطة السمع من جهة كتميز يستحيل توطئهم على الكذب كقولنا حملا صلي
عليه السلام الذي النبوة وظهر الحجرة ومنها قضايها قاساها مع ما وهي القضايا
التي يحكم العقل بها بواسطة التعيين من الذهن كالحكم بان لا يقدر زوج بواسطة
وهو لا تقاسم بنفسا وبين وطول الوكيل الما قلت ان لا يقدر زوج تقرا على الذهن
ان تقسم بنفسا وبين قال الجدل قياس مؤلف لم أقول من
المنطقية المذكورة الجدل وهو القياس المركب من المشهورات لا من المشهور
اقتناعها الخطابة هي القياس المركب من مقدمات كلية متباعدة من
معتقد في القضايا المأخوذة من الانبياء عليهم السلام ولا وليا والمعلم
ومنها الظنون كقولنا كل من يهرق بالليل يهرق في نفسه الشعر وهو قياس

وهو القياس المركب من اليقينييات لا تنافي اليقين واليقين هو الاعتقاد الحازم الذي عن تجويز القبح المطابق كما في نفس الأمر المستعمل الزوال واليقيني قسام فيها الأوليات وهي التي يحكم العقل فيها بما ينصرون الطرفين كقولنا كونه من الحزم وقهر الشاهد وهي التي يحكم العقل فيها بما ينصرون الطرفين بل يتجبر المشاهدة بالجنس كالحكم بان الشمس مشرقها والارض مغربها والنجو عشا ونحوها وهي التي يحكم العقل فيها الجزم الى تكرار المشاهدة مرة بعد اخرى كالحكم بان شرب المسقور ينامس من الصفرة ومنه بالحري سبب القضاء التي يحكم العقل فيها بالحدس اليقيد العلم كالحكم بان ليل القمر مستفاد من رؤيته اليقيد هو سرقة انتقال الذهن من المبادئ الى المطلوب بحيث يحصل المبدأ مع المطالب فتتوحد فيهما المتواترات وهي القضايا التي يكون ختم العقل بواسطة السمع من جهة كتميز يستحيل توطئهم على الكذب كقولنا حملا صلي عليه السلام الذي النبوة وظهر الحجرة ومنها قضايها قاساها مع ما وهي القضايا التي يحكم العقل بها بواسطة التعيين من الذهن كالحكم بان لا يقدر زوج بواسطة وهو لا تقاسم بنفسا وبين وطول الوكيل الما قلت ان لا يقدر زوج تقرا على الذهن ان تقسم بنفسا وبين قال الجدل قياس مؤلف لم أقول من المنطقية المذكورة الجدل وهو القياس المركب من المشهورات لا من المشهور اقتناعها الخطابة هي القياس المركب من مقدمات كلية متباعدة من معتقد في القضايا المأخوذة من الانبياء عليهم السلام ولا وليا والمعلم ومنها الظنون كقولنا كل من يهرق بالليل يهرق في نفسه الشعر وهو قياس

تبسط منها النفس اذا قيل العسل مرة مرة حتى تنقبض النفس تنفخ عن كل
 منها المفاصلة وهي قياس مركب من مقدمات كاذبة شبيهة بصادقته وبالمشهور
 او مركب من مقدمات وهمية كاذبة والغلط لما من جهة الصورة بان لا يكون على هيئة
 صالحة لا محلا بل شرط بحسب الكمية او الكيفية بان يكون كشيء الشكل لا والبرهان
 او الصغر سبالة واما من جهة المادة بلان يكون بعض المقدمات كاذبة شبيهة تنبأه بان
 اذا قلت لخصوة النفس المنقوش على الجوز لهذا فوس كل فوس حلي فم هذا الجوز هو هذا
 بالفوس لا بل الفوس الحقيقي وان ارد بالفوس صورة فافساد من جهة الصورة لا بل
 الوسط من جهة المعنى كوضع النونية مقام الكليته كما اذا قلت الا ففساد
 جواز الحين جليس بنتي ان لا انسان جنس فان كبره ليست كليت واعتبر اضر
 بان وضع الطبيعة مكان الكليته ليس من فساد المادة المعنى بل من فساد الصورة
 الكبره واجيب بان اصل الكبره هو صادقه لصدق طبيعته فلا يفسد الصورة كبره
 فيفسد المادة فظني ان السؤال وارد كان لما اعتبر كونها طبيعة عرضية مقام الكليته
 لا مفعلة لا اعتبارا لا كذب الواعية كليت كاذبة لا يكون وضعا للطبيعة
 الكليته بل وضعا للطبيعة كما كاذبة في كبره الشكل لا ولي واعلم ان العلة وماء
 التفويل هو الجوزان يكون مركبا من اليقين المتبعة اليقين وماء علة فم
 ولو احق لم يكن هذا الخوما او ردنا في شرح هذا الكتاب بعون الملك الوهاب

تمت بالخبر فقط

تمام شد كتاب فيض انساب ميرزا فتح علي تصنيف مير سيد شريف رحمته الله عليه و
 مطبع محمدی واقع لاهور در سنه ١٢٨٥ بسفي تاجران نامي فقير الله وعبر العزيز ابن احمد

اطلاع شایقین کو واضح ہو کہ یہ کتاب شہر لاہور بازار کشمیری کان لہران پرنس